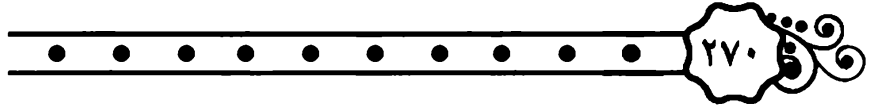


إقامة البرهان  
في الرد على من أنكر خروج  
المهدي والدجال ونزول المسيح  
في آخر الزمان



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

□ وبعد:

فَقَدْ رَأَيْتُ فِي الْمَجَلَّةِ الْمُسَمَّاةِ «الْمُسْلِمُونَ» مَقَالًا لِعَبْدِ الْكَرِيمِ الْخَطِيبِ (١)، أَنْكَرَ فِيهِ مَا أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ظُهُورِ الْمَهْدِيِّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهَذِهِ جَرَاءَةٌ عَظِيمَةٌ وَخَطِيرَةٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ إِنكَارَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمُقَابَلَتَهَا بِالرَّدِّ وَالْإِطْرَاحِ، يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِخْفَافِ بِأَقْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَسْتَلْزِمُ مُشَاقَّتَهُ، وَاتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩].

---

(١) عبد الكريم محمود يونس الخطيب، ولد سنة ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ)، في قرية الصوامعة غرب، التابعة لمركز طهطا بمديرية جرجا، محافظة سوهاج من صعيد مصر، مفسر، وله مؤلفات، منها «المهدي المنتظر ومن ينتظرونه»، توفي في شهر صفر سنة ١٤٠٦ م، الموافق عام ١٩٨٥ م. انظر: «إتمام الأعلام» د: نزار أباطة ومحمد رياض المالح.



وليس إنكار الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأمر الهين؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَاءَ أُنْثَىٰ الرُّسُولِ فَخُذُوهُ وَمَنْهُنَّكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وفي «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله».

وهذا يدل على وجوب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان في الماضي، وما يكون في المستقبل، ويدل أيضاً على أن عصمة الدم والمال إنما تكون لمن آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم، وبكل ما جاء به، ومن لم يؤمن به، وبما جاء به، فليس بمعصوم الدم والمال، وفي هذا أبلغ تشديد على من يرد الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويعارضها برأيه أو برأي غيره.

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: من رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو على شفا هلكة.

وقال إسحاق بن راهويه: من بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يقر بصحته، ثم رده بغير تقيّة، فهو كافر.

وقال أبو محمد البربهاري في «شرح السنة»<sup>(٢)</sup>: إذا سمعت الرجل يطعن على

(١) (٢١).

(٢) (١/٧٩).

الآثار، وَلَا يَقْبَلُهَا، أَوْ يُنْكِرُ شَيْئًا مِنْ أَخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّهَمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ رَدِيءُ الْمَذْهَبِ وَالْقَوْلِ، وَإِنَّمَا يَطْعَنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى أَصْحَابِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ عَنِ الْإِسْلَامِ حَتَّى يَرُدَّ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، أَوْ يَرُدَّ شَيْئًا مِنْ أَثَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ يُصَلِّيَ لغيرِ اللَّهِ، أَوْ يَذْبَحَ لغيرِ اللَّهِ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ رَدَّ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ رَدَّ الْكِتَابَ كُلَّهُ، وَمَنْ رَدَّ حَدِيثًا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ رَدَّ الْأَثَرَ كُلَّهُ، وَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَاقِلَا: مَنْ خَالَفَ الْأَخْبَارَ الَّتِي نَقَلَهَا الْعَدْلُ عَنِ الْعَدْلِ مَوْصُولَةً بِمَا قَطَعَ فِي سَنَدِهَا، وَلَا جَرْحَ فِي نَاقِلِيهَا، وَتَجَرَّأَ عَلَى رَدِّهَا، فَقَدْ تَهَجَّمَ عَلَى رَدِّ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِ «الْأَحْكَامِ»<sup>(١)</sup>: جَاءَ النَّصُّ، ثُمَّ لَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ مُسْلِمَانِ فِي أَنَّ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ، ففرضُ اتِّبَاعِهِ، وَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمُرَادِ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ، وَبَيَانٌ لِمُجْمَلِهِ. انتهى.

وَإِذَا عَلِمَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْآيَاتِ وَالْحَدِيثِ، وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّشْدِيدِ عَلَى الَّذِينَ يَرُدُّونَ الْأَحَادِيثَ الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلْيُعْلَمَ أَيْضًا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي ظُهُورِ الْمَهْدِيِّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عَشْرَةُ أَحَادِيثَ، وَقَدْ ذَكَرْتَهَا، وَذَكَرْتُ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ فِي

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٠٤).

تُصَحِّحُهَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ «الاحتجاج بالآثر على مَنْ أَنْكَرَ الْمَهْدِيَّ الْمُنتَظَرُ»<sup>(١)</sup>،  
فَلْتُرَاجِعْ هُنَاكَ.

وَأَمَّا خُرُوجُ الدَّجَالِ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ مِئَةٍ وَتِسْعِينَ حَدِيثًا مِنَ الصَّحَّاحِ  
وَالْحَسَّانِ، وَقَدْ ذَكَرْتَهَا فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ «إِتْحَافِ الْجَمَاعَةِ بِمَا جَاءَ فِي الْفِتَنِ  
وَالْمَلَأَحِمِّ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ»<sup>(٢)</sup>، فَلْتُرَاجِعْ هُنَاكَ.

وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ فِي خُرُوجِ الدَّجَالِ مِنْ وُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ ذَكَرْتَهَا فِي «إِتْحَافِ  
الْجَمَاعَةِ»، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا سِوَى الْأَمْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ،  
لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا فِي إِثْبَاتِ خُرُوجِهِ، وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ  
بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
يَقُولُ: إِنَّهُ سَيُخْرِجُ بَعْدَكُمْ قَوْمٌ يُكَذِّبُونَ بِالرَّجَمِ، وَيُكَذِّبُونَ بِالْجَالِ، وَيُكَذِّبُونَ

(١) هُوَ كِتَابُ لِلشَّيْخِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَبَعَنَاهُ الرِّئَاسَةُ الْعَامَّةُ لِإِدَارَاتِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ  
وَالْإِفْتَاءِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ، الرِّيَاضُ، رَدَّ فِيهِ عَلَى رِسَالَةِ لَعْبَدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَئِيسِ  
الْمَحَاكِمِ الْقَطَرِيَّةِ، وَالَّذِي أَنْكَرَ فِيهَا خُرُوجَ الْمَهْدِيِّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْقَوْلَ بِخُرُوجِهِ  
نَظَرِيَّةٌ خَرَافِيَّةٌ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِيهِ كُلُّهَا مُخْتَلَقَةٌ وَمَكْذُوبَةٌ وَمَصْنُوعَةٌ وَمَوْضُوعَةٌ وَمَزُورَةٌ  
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ، وَأَنَّهَا بِمِثَابَةِ حَدِيثِ أَلْفِ لَيْلَةٍ وَلَيْلَةٍ، وَأَنَّهُ لَا  
مَهْدِيَّ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ سَمِيَ ابْنُ مُحَمَّدٍ رِسَالَتَهُ بِمَا نَصَّه: «لَا مَهْدِيَّ يَنْتَظَرُ  
بَعْدَ الرَّسُولِ خَيْرَ الْبَشَرِ».

(٢) وَهُوَ كِتَابُ لِلشَّيْخِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي  
الْفِتَنِ وَالْمَلَأَحِمِّ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا سَتَكُونُ  
بَعْدَهُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ. طَبَعَتْهُ دَارُ الصَّمِيعِيِّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الرِّيَاضُ.

بالْحَوْضِ، وَيُكَذِّبُونَ بَعْدَابَ الْقَبْرِ، وَيُكَذِّبُونَ بِقَوْمٍ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ (١).

وهَذَا الْأَثَرُ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبْخَارًا عَنْ أَمْرِ غَيْبِيٍّ، وَذَلِكَ لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ عَنْ تَوْقِيفٍ.

وَقَدْ ظَهَرَ مُصَدِّقٌ مَا جَاءَ فِيهِ مِنَ التَّكْذِيبِ بِالْذِّجَالِ وَغَيْرِهِ، فَأُنْكَرَتْ طَوَائِفُ كَثِيرَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَبَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ خُرُوجَ الذِّجَالِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَرَدُّوا الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِيهِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «النَّهْيَةِ»، قَالَ: وَخَرَجُوا بِذَلِكَ عَنْ حِزِّ الْعُلَمَاءِ لِرَدِّهِمْ مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢).

وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٣) أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالنُّظَّارِ إِثْبَاتُ خُرُوجِ الذِّجَالِ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَبَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ. انْتَهَى.

وَقَدْ تَبَعَ الْخَوَارِجَ وَالْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزِلَةَ عَلَى إِنْكَارِ خُرُوجِ الذِّجَالِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا، وَقَبْلَهُ بِزَمَانٍ، وَأُنْكَرَ بَعْضُهُمْ كَثِيرًا مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَعْضُهُمْ يَتَأَوَّلُهَا عَلَى مَا يُوَافِقُ عَقْلِيَّتَهُ الْفَاسِدَةَ، وَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَ أَقْوَالِهِمْ فِي «إِتْحَافِ الْجَمَاعَةِ»، فَلْتَرَجِعْ هُنَاكَ. وَلَوْ كَانَ الَّذِينَ أَشَرْنَا إِلَيْهِمْ أَهْلُ عِلْمٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَا رَدُّوا شَيْئًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكَانُوا يُقَابِلُونَهَا بِالرِّضَا، وَالْقَبُولِ، وَالتَّسْلِيمِ.

(١) «المصنف» (٣٣٠ / ٧) (١٣٣٦٤).

(٢) «البداية والنهاية» (١٩٣ / ١٩).

(٣) (٥٨ / ١٨).

وأما نزول عيسى ابن مريم -عليهما الصلاة والسلام- في آخر الزمان، فقد جاء فيه آيات من القرآن، وتواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإخبار بنزوله، وأنه يقتل الدجال، ويكون في هذه الأمة حكمًا عدلاً، وإمامًا مقسطًا، وجاء في ذلك آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين، وذكر بعضهم الإجماع على نزوله، وأنه لم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكره الفلاسفة والملاحدة ممن لا يعتد بخلافهم، وقد ذكرت ذلك مستوفى في «إتحاف الجماعة»، فليراجع هناك.

وأما ما جاء في العنوان الأول عن نزول عيسى في آخر الزمان هو حقيقة يؤكدها القرآن، أم مسألة تتنافى مع الإسلام؟

فجوابه أن يقال: بل نزول عيسى عليه الصلاة والسلام في آخر الزمان حقيقة يؤكدها القرآن، قال الله تعالى في صفة رسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقد تواترت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخبر بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام في آخر الزمان، فيجب الإيمان بذلك؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وقد جاء في ذلك آيتان من القرآن:

إحداهما: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾

[النساء: ١٥٩].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَبْلَ مَوْتِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ <sup>(١)</sup>. رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِإِسْنَادٍ

صَحِيحٍ.

(١) «تفسير الطبري» (٧/ ٦٦٤).



وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: خُرُوجُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ. قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ».

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْأَجْرِيُّ فِي كِتَابِ «الشَّرِيعَةِ» (٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: يَعْنِي أَنَّهُ سَيُذْرِكُهُ أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ حِينَ يُبْعَثُ عِيسَى فَيُؤْمِنُونَ بِهِ.

وَرَوَى ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، وَقَدْ اخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَبِهِ يَقُولُ أَبُو مَالِكٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ، وَغَيْرُهُمْ. قَالَ الْحَسَنُ: وَاللَّهِ، إِنَّهُ لَحَيٌّ الْآنَ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَكِنْ إِذَا نَزَلَ آمَنُوا بِهِ أَجْمَعُونَ.. رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٣).

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ: إِنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ \* يَعُودُ إِلَى الْكِتَابِيِّ، فَلَيْسَ فِيهِ مُعَارَضَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ، فَقَدْ يُؤْمِنُ كُلُّ كِتَابِيٍّ عِنْدَ اخْتِصَارِهِ بِأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَلَكِنْ لَا يَنْفَعُهُ إِيمَانُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَأَمَّا الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِهِ بَعْدَ نُزُولِهِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَإِنَّ إِيمَانَهُمْ بِهِ يَنْفَعُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزُّحُرْفُ: ٦١]، وَقَرَأَ ابْنُ

(١) (٣٣٨/٢) (٣٢٠٧).

(٢) (١٣٢٥/٣) (٨٩٣).

(٣) فِي «التَّفْسِيرِ» (٧/٦٦٥).

عبّاس، وأبو هريرة، وقتادة، والأعمش: (وإنّه لعلم للساعة) بفتح العين واللام، أي: أمانة وعلاّمة على اقتراب الساعة. قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وإنّه لعلم للساعة﴾، قال: هو خروج عيسى ابن مريم يوم القيامة. رواه الإمام أحمد، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، والطبراني، والحاكم في «مستدركه»<sup>(١)</sup>، وصححه هو والذهبي. وقد رواه ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وإنّه لعلم للساعة﴾، قال: «نزل عيسى ابن مريم قبل يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>، صححه الحاكم والذهبي.

وقد روي عن أبي هريرة، ومجاهد، والحسن، وقتادة، وأبي العالية، وأبي مالك، وعكرمة، والضحاك نحو قول ابن عباس رضي الله عنهما.

ومما جاء في الآيتين والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في نزول عيسى عليه الصلاة والسلام في آخر الزمان، وما قاله ابن عباس، وأبو هريرة، وغيرهما من السلف في تفسير الآيتين من سورة النساء، وسورة الزخرف يعلم أن نزول عيسى عليه الصلاة والسلام حق، والحق لا يتنافى مع الإسلام، ومن زعم أن نزوله يتنافى مع الإسلام، فهو ممن يشك في إسلامه؛ لأنّه لم يحقق الشهادة بأنّ محمداً رسول الله، إذ لا بدّ في تحقيقها من التصديق بكلّ ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمور الغيب ممّا كان فيما مضى، وما سيكون في المستقبل.

(١) أخرجه أحمد (٣١٧/١) (٢٩٢١) وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن. والحاكم (٢/٢٧٨)

(٣٠٠٣)، والطبراني (١٢/١٥٣) (١٢٧٧١)، وصححه الألباني في «الصحيحه» (٣٢٠٨).

(٢) رواه ابن حبان (٦٨١٧)، والحاكم (٢/٢٧٨) (٣٠٠٣)، وصححه الألباني في «الصحيحه»

(٣٢٠٨).

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَخَرِّصِينَ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي نُزُولِ عِيسَى كُلِّهَا مُزَيَّفَةٌ، لَا يَقْبَلُهَا الْعَقْلُ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ مُكَابَرَةٌ لَا تَصْدُرُ مِنْ رَجُلٍ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ عَقْلٍ وَدِينٍ، وَإِذَا كَانَ عَقْلُ الْمَرْءِ فَاسِدًا، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ الْحَقَّ فِي صُورَةِ الْبَاطِلِ، وَقَدْ جَاءَ فِي نُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِينَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا أَكْثَرُهَا مِنَ الصَّحَّاحِ، وَالْبَاقِي غَالِبُهُ مِنَ الْحَسَّانِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا كُلُّهَا مُزَيَّفَةٌ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ فَاسِدُ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُتَخَرِّصِ: إِنَّ نُزُولَ الْمَسِيحِ لَا يَقْرَهُ الْمُنْطِقُ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: أَمَّا الْمُنْطِقُ الْمُسْتَقِيمُ، وَالْعَقْلُ السَّلِيمُ الَّذِي يَدُورُ مَعَ الْحَقِّ حَيْثُمَا دَارَ، فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَنْ قَبُولِ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا تَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نُزُولِ الْمَسِيحِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَأَمَّا الْمُنْطِقُ الْمُنْحَرِفُ، وَالْعَقْلُ الْفَاسِدُ، فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَنْ رَدِّ الْحَقِّ، وَعَدَمِ قَبُولِهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْعُقُولِ الْفَاسِدَةِ، وَلَا بِأَهْلِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا هُوَ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا نَزَلَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ لَا يَأْتِي بِشَرِّ جَدِيدٍ، وَلَا يَحْكُمُ بِالْإِنْجِيلِ، وَإِنَّمَا يَحْكُمُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَكُونُ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبخاريُّ، ومسلمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَيْفَ بَكُمْ إِذَا نَزَلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَكُفُّمُ وَإِمَامَكُمُ مِنْكُمْ» (١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ»، قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي ذئْبٍ: إِنَّ الْأَوْزَاعِيَّ حَدَّثَنَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأَمَّاكُمْ مِنْكُمْ». قَالَ ابْنُ أَبِي ذئْبٍ: تَدْرِي مَا أَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟ قُلْتُ: تُخْبِرُنِي. قَالَ: فَأَمَّكُمْ بِكِتَابِ رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ: حَدَّثَنَا الْجَوْزُقِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالَ: مَعْنَى «وَأَمَّاكُمْ مِنْكُمْ» أَنَّهُ يَحْكُمُ بِالْقُرْآنِ لَا بِالْإِنْجِيلِ. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: مَعْنَى قَوْلِهِ «وَأَمَّاكُمْ مِنْكُمْ» أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ مُتَّصِلَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ فِي كُلِّ قَرْنٍ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ الدَّجَالَ خَارِجٌ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ - ثُمَّ يَجِيءُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مُصَدِّقًا بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى مِلَّتِهِ، فَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، ثُمَّ إِنَّمَا هُوَ قِيَامُ السَّاعَةِ»<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ»، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَهْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْأَرْضِ مِنْذُ خَلَقَ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فِتْنَةً أَعْظَمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ - ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ

(١) أخرجه مسلم (١٥٥).

(٢) أخرجه أحمد (١٣/٥) (٢٠١٦٣) وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف. والطبراني

(٢٢١/٧) (٦٩١٩).

مَرِّمَ مَصْدَقًا بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى مَلَّتِهِ إِمَامًا مَهْدِيًّا، وَحَكَمًا عَدْلًا، فَيُقْتَلُ الدَّجَالُ» (١).

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَفِي بَعْضِهِمْ ضَعْفٌ لَا يَضُرُّ. اهـ.

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ قَبْلَهُ يَشْهَدُ لَهُ، وَيُقَوِّيه.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي أَحَدِ الْعَنَاقِينِ: لَوْ كَانَ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ الْاِعْتِقَادُ بِرَجْعَةِ الْمَسِيحِ، أَوْ ظُهُورِ الدَّجَالِ أَوْ الْمَهْدِيِّ لَجَاءَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ صَرِيحًا مُحْكَمًا.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِوُقُوعِهِ فَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَذَلِكَ مِنْ تَحْقِيقِ الشَّهَادَةِ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَحْقِيقُهَا مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ، وَلَا يَكُونُ الْمَرْءُ مُؤْمِنًا مَعْصُومِ الدَّمِ وَالْمَالِ حَتَّى يَحَقِّقَ الشَّهَادَةَ بِالرَّسَالَةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢).

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِظُهُورِ الْمَهْدِيِّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَبَخْرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَوَجِبَ الْإِيمَانُ بِذَلِكَ تَصَدِيقًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وَعَمَلًا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَاءَ أُنْكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وَبِمَا جَاءَ

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٣٣٥ / ٧)، وفي «الأوسط» (٢٧ / ٥) (٤٥٨٠).

(٢) سبق تخريجه.

في آيات كثيرة من الأمر بالإيمان بالرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْإِيمَانُ بِهِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِامْتِثَالِ أَمْرِهِ، وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ، وَتَصَدِيقِ أَخْبَارِهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِسُنَّتِهِ، وَعَمَلًا أَيْضًا بِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ثُمَّ كَيْفَ يَمْلَأُ الْمَسِيحُ الدُّنْيَا عَدْلًا بَعْدَ أَنْ مُلِئَتْ جَوْرًا؟ وَهَلْ هَذَا مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَيَاةِ الْإِنْسَانِيَّةِ؟ وَكَيْفَ يَفِيضُ الْمَالُ عِنْدَ رَجْعَةِ الْمَسِيحِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ؟

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَعَلِمَ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، وَلَا يُخْبِرُ إِلَّا بِالصِّدْقِ، لَمْ يَشْكْ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَى أَخْبَارِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ بـ«كَيْفَ» وَ«لِمَ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِفْهَامِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَدَمِ الْإِيمَانِ بِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْحَرْبَ».

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْكَاتِبَ قَدْ صَحَّفَ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ:

«وَيَضَعُ الْحَرْبُ»، والذي في الْحَدِيثِ: «وَيَضَعُ الْجَزِيَّةُ»<sup>(١)</sup>، وَمَنْ تَعَمَّدَ التَّصْحِيفَ فِي أَقْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عِدَادِ الْكَاذِبِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٢)</sup>، وَلَعَلَّ الْكَاتِبَ لَمْ يَتَعَمَّدَ التَّصْحِيفَ، وَإِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ سَهْوًا، أَوْ وَجَدَهُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي لَمْ تُصَحَّحْ مِنَ الْأَخْطَاءِ الْمَطْبَعِيَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَبَعْدَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَرْوِيَّاتِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَخْبَارِ فِي شَأْنِ رَجْعَةِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ فِي شَأْنِ ظُهُورِ الدَّجَالِ أَوْ الْمَهْدِيِّ لَا مُتَعَلِّقٌ لَهَا بِالْعَقِيدَةِ، سَوَاءً أَصَحَّتْ أَوْ لَمْ تَصَحَّ، وَأَنَّ الْعَقِيدَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ قَائِمَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَرُسُلِهِ، وَكُتُبِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْحِسَابِ، وَالْجَزَاءِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ.

### فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالْإِيمَانُ بِهِ مُتَعَلِّقٌ بِالْعَقِيدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِأَخْبَارِهِ، وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِأَخْبَارِهِ، فَهُوَ فَاسِدُ الْعَقِيدَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ أَنَّ عَصِمَةَ الدَّمِ وَالْمَالِ إِنَّمَا تَكُونُ لِمَنْ آمَنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَدْ تَلَقَّوْا مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ظُهُورِ الْمَهْدِيِّ، وَخُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ -عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- بِالْقَبُولِ، وَدَوَّنُوا ذَلِكَ فِي كُتُبِ الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ،

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذَكَرُوا مَضْمُونَهُ فِي كُتُبِ الْعَقَائِدِ.

قَالَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ عَبْدُوسُ بْنُ مَالِكٍ الْعَطَّارُ: وَالْإِيمَانُ أَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ خَارِجٌ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: كَافِرٌ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ فِيهِ، وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ كَائِنٌ، وَأَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ يَنْزِلُ فَيَقْتُلُهُ بَابُ لُدٍّ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَرْبَهَارِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- «فِي شَرْحِ السُّنَّةِ»<sup>(٢)</sup>: وَالْإِيمَانُ بِنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ فَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، وَيَتَزَوَّجُ وَيُصَلِّي خَلْفَ الْقَائِمِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَمُوتُ وَيُدْفَنُ الْمُسْلِمُونَ. انْتَهَى.

وَالْقَائِمُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْمَهْدِيُّ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمُ الْمَهْدِيُّ: تَعَالَى صَلِّ بَنَا، فَيَقُولُ: لَا، إِنَّ بَعْضَهُمْ أَمِيرُ بَعْضٍ تَكْرَمَةُ اللَّهِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ»، رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِ «الْمَنَارِ الْمَنِيفِ»<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي الْعَقِيدَةِ الْمَشْهُورَةِ: «وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ»<sup>(٥)</sup>. انْتَهَى.

(١) «أصول السنة» للإمام أحمد (ص ٣٣).

(٢) (٥١ / ١).

(٣) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٢٣٦).

(٤) (١٤٨ / ١).

(٥) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (١ / ٣٣٤).



وقال أبو الحسن الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين» (١): «جُملة ما عليه أهل الحديث والسنة الإقرار بالله تعالى، وملائكته، وكُتبه، ورُسُله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يردُّون من ذلك شيئاً».

إلى أن قال: «ويُصدِّقون بخروج الدجال، وأن عيسى ابن مريم يقتله». انتهى.  
وهذا حكاية إجماع من أهل الحديث والسنة على التصديق بخروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام، وقته الدجال. والعبرة بأهل الحديث والسنة، ولا عبرة بمن خالفهم من أهل البدع، والضلالة، والجهالة.

وقال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي - رحمه الله تعالى - في «رسالته» المشهورة: «والإيمان بما ثبت من خروج الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام حكماً عدلاً لا يقتل الدجال». انتهى.

وقال أبو أحمد بن الحسين الشافعي المعروف بابن الحداد في «عقيدة» له: «وأن الآيات التي تظهر عند قرب الساعة من الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام، والدخان، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وغيرها من الآيات التي وردت بها الأخبار الصَّحاح حق». انتهى.

وقال الموفق أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي في «عقيدته» المشهورة: «ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم، وصحَّ به النقل عنه فيما شاهدناه، أو غاب عنا، نعلم أنه صدق وحق».

إلى أن قال: «ومن ذلك أشراط الساعة، مثل: خروج الدجال، ونزول عيسى

ابن مَرِيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقْتُلُهُ، وَخُرُوجَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجَ الدَّابَّةِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّ بِهِ النَّقْلُ»<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «مَسْأَلَةٌ: عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ، رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ بِرُوحِهِ وَبَدَنِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]، أَيْ: قَابِضُكَ، وَكَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِي دِمَشْقَ، فَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، حَكَمًا عَدْلًا مُقْسَطًا، وَيُرَادُ بِالتَّوَفِّيِ الْإِسْتِيفَاءَ، وَيُرَادُ بِهِ الْمَوْتُ، وَيُرَادُ بِهِ النَّوْمُ، وَيَدُلُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ الْقَرِينَةُ الَّتِي مَعَهُ»<sup>(٢)</sup>. انْتَهَى.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٣)</sup>: «نُزُولُ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَتْلُهُ الدَّجَالَ حَقٌّ صَحِيحٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ، وَلَا فِي الشَّرْعِ مَا يُبْطَلُهُ، فَوَجَبَ إِثْبَاتُهُ، وَأُنْكِرَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ، وَزَعَمُوا أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَرْدُودَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وَبِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>(٤)</sup>، وَبِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّ شَرِيعَتَهُ مُؤَبَّدَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا تَنْسَخُ.

وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِنُزُولِ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يَنْزِلُ نَبِيًّا بِشَرْعٍ يَنْسَخُ شَرْعَنَا، وَلَا فِي الْأَحَادِيثِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، بَلْ صَحَّتْ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ يَنْزِلُ

(١) «لمعة الاعتقاد» (١/ ٢٨).

(٢) «مختصر الفتاوى المصرية» (١/ ١٩٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٩٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حكمًا مقسطًا يحكم بشرعنا، ويُحيي من أمور شرعنا ما هجره الناس». انتهى كلامه، وقد نقله النووي في «شرح مسلم»<sup>(١)</sup>، وأقره.

وقال المناوي في «شرح الجامع الصغير»: «أجمعوا على نزول عيسى عليه الصلاة والسلام نبيًا، لكنه بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم».

وقال المناوي أيضًا: «حكى في المطامح إجماع الأمة على نزوله، ولم يخالف أحد من أهل الشريعة في ذلك، وإنما أنكره الفلاسفة والملاحدة» انتهى.

وقال السفاريني في «شرح عقيدته»: «نزول المسيح عيسى ابن مريم ثابت بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة، ولم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة ممن لا يعتد بخلافه، وقد انعقد الإجماع على أنه ينزل ويحكم بهذه الشريعة المحمدية» انتهى.

هذا ما ذكره علماء المسلمين في خروج الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام في آخر الزمان، وفيه أبلغ رد على قول الخطيب أن المرويات من الأحاديث والأخبار في شأن رجعة المسيح، أو في شأن ظهور الدجال لا متعلق لها بالعقيدة.

ومما ذكرته عن أهل العلم يتضح أن الخطيب قد خالف عقيدة أهل السنة والجماعة، وإجماعهم على خروج الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام، ووافق أعداء الإسلام والمسلمين من الفلاسفة والملاحدة الذين أنكروا خروج الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام.

وأما قوله: ولو كان من أصول الإيمان، الإيمان بـرجعة المسيح، أو ظهور

الدَّجَال، أَوِ الْمَهْدِيِّ لَجَاءَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ صَرِيحًا مُحْكَمًا.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُغَيَّبَاتِ مِمَّا كَانَ فِيهِمَا مَضَى، وَمَا سَيَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَالْإِيمَانُ بِهِ دَاخِلٌ فِي ضِمْنِ الْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْإِيمَانِ، وَقَدْ جَاءَ الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكُلُّهَا مُحْكَمَاتٌ.

وَالْإِيمَانُ بِأَخْبَارِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَاخِلٌ أَيْضًا فِي ضِمْنِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَاءَ أَنْتُمْ الرَّسُولُ فخذوه﴾ [الحشر: ٧]، وَدَاخِلٌ أَيْضًا فِي ضِمْنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وَدَاخِلٌ أَيْضًا فِي ضِمْنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وَهَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا مُحْكَمَاتٌ، وَكُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَصَدِيقَ أَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْإِيمَانِ.

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، قَالَ: أَتَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ الْفِتْنَةُ الشَّرْكُ، لَعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بَعْضُ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلِكُ، ثُمَّ جَعَلَ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَفْتَحُ عَلَى النَّاسِ أَبْوَابًا مِنَ الْفِتَنِ حَيْثُ تَتَطَّلَعُ نَفُوسٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ادِّعَائِهَا كَمَا حَدَثَ مِنْ ادِّعَاءِ كَثِيرِينَ لَأَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمُ الْمَهْدِيُّ الْمُنْتَظَرُ،

فَأَوْفَعُوا الْفُرْقَةَ وَالْقِتَالَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بَعِيدٌ أَنْ يَقُومَ فِي النَّاسِ يَوْمًا مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ الْمَسِيحُ الْمُنْتَظَرُ، فَكَيْفَ تَكُونُ الْحَالُ حِينَئِذٍ؟!

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَخْبَارَ الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَرُدُّ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحْتِمَالَاتِ، وَالتَّعْلِيلَاتِ الْخَاطِئَةِ، بَلْ تُصَدِّقُ، وَتُقَابِلُ بِالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ، وَلَوْ افْتَنَّ بِمَضْمُونِهَا مَنْ افْتَنَّ مِنَ النَّاسِ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرًا رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ: ﴿وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ [النمل: ٩٢]، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهَا تُقَابِلُ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَىٰ مَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْفِتَنِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْأَحَادِيثَ عَلَىٰ غَيْرِ تَأْوِيلِهَا، وَيُطَبِّقُونَهَا عَلَىٰ مَا لَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: إِنَّ الْمَهْدِيَّ الْمُنْتَظَرَ إِنَّمَا يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قُرْبَ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَعِنْدَ انْتِشَارِ الْفَوْضَىٰ وَالفِتَنِ، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَيُصَلِّيْ خَلْفَ الْمَهْدِيِّ أَوَّلَ مَا يَنْزِلُ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى الدَّجَالِ فَيَقْتُلُهُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قِيَامُ السَّاعَةِ قَرِيبًا جَدًّا، وَعَلَىٰ هَذَا فَمَنْ ادَّعَىٰ مِنَ الْمَفْتُونِينَ أَنَّهُ الْمَهْدِيُّ الْمُنْتَظَرُ، وَلَمْ يَخْرُجِ الدَّجَالُ فِي زَمَانِهِ، فَإِنَّهُ دَجَالٌ كَاذِبٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ ادَّعَىٰ أَنَّهُ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَلَمْ يَكُنِ الدَّجَالُ قَدْ خَرَجَ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ دَجَالٌ كَاذِبٌ.

وَلِلْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ عَلَامَتَانِ لَا تَكُونَانِ لغيره من النَّاسِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ يَقْتُلُ الدَّجَالَ كَمَا تَوَاتَرَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ لَا يَحُلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ، وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرَفُهُ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ، الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ،

والترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: غريب حسن صحيح (١).

وفي هاتين العلامتين قطع لأطماع كل دجال يدعي أنه المسيح ابن مريم. وقبل الختام أحب أن أنبه عبد الكريم الخطيب على خطورة الأمر في رد الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كانت من أحاديث أشراف الساعة مثل ظهور المهدي، وخروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام، وغير ذلك من أشراف الساعة، أو كانت من غيرها، فإن الذي يرد الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو في الحقيقة يرد على النبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينس الخطيب قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله» (٢).

ولعل الخطيب يرجع الحق، فإن الحق ضالة المؤمن، والرجوع إلى الحق نبل وفضيلة، كما أن التماس في الباطل نقص واذيلة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

حرر في ١٦ / ١١ / ١٤٠٢ هـ

حمود بن عبدالله التويجري

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) والترمذي (٢٢٤٠)، وابن ماجه (٤٠٧٥).

(٢) سبق تخريجه.